



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

Prof. Dr. Thamer Azzam Hamad Al-Dulaimi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

Saad Hafedh Mahmoud Al-Karawi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

 * Corresponding author: E-mail :
s07700785952@gmail.com
 07700785952

Keywords:

 Morocco
 Abdelilah Benkirane
 Justice and Development
 legislative elections
 Constitution

ARTICLE INFO
Article history:

 Received 4 Jan. 2022
 Accepted 17 Aug 2022
 Available online 28 Feb 2023

 E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>


Journal of Tikrit University for Humanities

The Role of the Justice and Development Party in Morocco's Democratic Transition Process 2011-2012

ABSTRACT

The research sheds light on the role of the Justice and Development Party in the process of democratic transition in Morocco, as the Kingdom of Morocco witnessed during the period (2011-2012) a very important democratic transition represented by holding the first legislative elections after the approval of the constitutional amendments of 2011, as a result of the political developments that the Arab countries witnessed after the broad protest movement while distorting the revolutions of the Arab Spring, if the Kingdom of Morocco witnessed a large protest movement that prompted the royal establishment to announce new constitutional amendments and to hold premature legislative elections through which the Justice and Development Party was able to take the lead in those elections that enabled it to form the government in 2012.

The research found a number of important results come in the forefront of which the Justice and Development Party topped the political scene in 2011, by winning the legislative elections of 2011, as the party managed to obtain the first place in 107 seats, and thus enabled the Justice and Development Party to head the government for the first time in Morocco.

 DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.2.2.2023.13>

دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب 2011-2012

أ.د. ثامر عزام حمد الدليمي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

سعد حافظ محمود الكروي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

سلط البحث الضوء على دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب، إذ شهدت المملكة المغربية خلال المدة (2011-2012) نقلة ديمقراطية مهمة جداً تمثلت بإجراء أول انتخابات

تشريعية بعد إقرار التعديلات الدستورية التي أُجريت على الدستور عام 2011، نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها البلاد العربية بعد حركة الاحتجاجات الواسعة، فيما عرف بثورات الربيع العربي، إذ شهدت المملكة المغربية حركة احتجاجات واسعة، دفعت المؤسسة الملكية لإعلان تعديلات دستورية جديدة وأجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من تصدر تلك الانتخابات والتي مكنته من تشكيل الحكومة عام 2012.

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة يأتي في مقدمتها تصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي عام 2011، وذلك بفوزه في الانتخابات التشريعية لعام 2011، إذ تمكن الحزب من الحصول على المركز الأول بـ(107) مقعداً، وبالتالي مكنت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب.

كلمات مفتاحية: (المغرب، عبد الإله بنكيران، العدالة والتنمية، الانتخابات التشريعية، الدستور)

المقدمة

تعد مسألة المشاركة السياسية لدى حزب العدالة والتنمية من المواضيع التي أحتلت أهمية كبيرة، فقد شهدت المملكة المغربية حركات احتجاجية خلال عام 2011، دفعت تلك الاحتجاجات المؤسسة الملكية في المغرب إلى إجراء تعديلات دستورية جديدة عام 2011، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة في 25 تشرين الثاني 2011 تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من تصدر المشهد السياسي المغربي بعد فوزه بـ(107) مقعداً، وحصوله على المرتبة الأولى في تلك الانتخابات، إذ إن الشرعية الديمقراطية والخطاب السياسي الذي تبناه الحزب شمل مختلف مطالب شرائح المجتمع المغربي، وزيادة شعبيته بعد أن كان يُحسب من ضمن صفوف أحزاب المعارضة.

إن البرنامج الانتخابي الذي تبناه الحزب مكنه من قيادة ائتلاف حكومي مع أحزاب كانت لغاية عام 2011 تحتكر المشهد السياسي، مثل حزب الاستقلال في ظل المؤسسة الملكية، والأهم أن الخطاب الذي تبناه الحزب كان الأقرب إلى الواقع لأنه عكس الإرادة الشعبية للمجتمع المغربي الذي خرج في مسيرات شعبية احتجاجية خلال عام 2011 تدعو إلى الإصلاح عقب أحداث الربيع العربي.

هدف البحث إلى إبراز دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها المملكة المغربية عام 2011-2012، لذلك قسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2011، أما المبحث الثاني فقد تضمن دور حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة عام 2012، فضلاً عن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2011: - أولاً: تعديل قانون الانتخابات:-

بعد إقرار التعديلات الدستورية المقترحة في 29 تموز 2011، والتي جاءت بمجموعة من المبادئ والآليات والضمانات التي شكلت نقلة نوعية في تقوية البناء الديمقراطي للمغرب⁽¹⁾، إذ دعا الملك محمد السادس⁽²⁾ في خطاب 30 تموز 2011 إلى إجراء انتخابات مبكرة، من أجل إعطاء أسبقية لإقرار القوانين الجديدة، ودعا الشعب المغربي إلى حسن اختيار الأحزاب السياسية التي تمثله في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام⁽³⁾، ولم يحدد الملك موعداً لأجراء الانتخابات ودعا وزارة الداخلية لإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية لتحديد موعد إجرائها محذراً في الوقت نفسه من أي تأخير في موعد إجراء الانتخابات، هو عرقلة لما جاء بشأن الإصلاح الجديد من فرص التنمية⁽⁴⁾.

وفي الأول من آب 2011، بدأت وزارة الداخلية بأجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية من أجل تقديم مقترحاتها حول الانتخابات التشريعية، وتحديد الموعد النهائي لأجرائها⁽⁵⁾.

أعلن حزب العدالة والتنمية⁽⁶⁾ في 7 آب 2011، أن إجراء انتخابات مبكرة لا يمكنها أن تعالج الاختلالات التي أدت إلى إفراز المؤسسات السابقة⁽⁷⁾، وأكد الحزب على ضرورة تقديم السلطات السياسية إجراءات تدعم ثقة المواطنين قبل أجراء الانتخابات، وذلك من خلال تصفية الملفات السياسية السابقة، وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المملكة المغربية في 20 شباط 2011⁽⁸⁾، وبعد عدة مشاورات أجرتها وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية، أعلنت أن تاريخ الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب هو يوم الجمعة (25 تشرين الثاني 2011)⁽⁹⁾، وأنّ المشاورات بخصوص كل ما يتعلق بالتحضير للانتخابات المقبلة سيتم وفق برنامج تنظيمي بين الحكومة والأحزاب السياسية⁽¹⁰⁾.

قدمت الأحزاب السياسية مقترحاتها الخاصة بالأعداد للانتخابات التشريعية المقبلة، إذ قدّم حزب العدالة والتنمية مقترحاته التي طالب فيها، بإلغاء اللوائح الانتخابية القديمة واعتماد لوائح جديدة تعتمد على البطاقة الوطنية وثيقة وحيدة في التسجيل والتصويت، وإعادة التنظيم الإداري لبعض مدن المملكة بشكل يتناسب مع عدد اللوائح والسكان، من أجل ضمان إجراء انتخابات نزيهة، وإعطاء فاعلية للمؤسسات المنبثقة عنها⁽¹¹⁾.

وبعد مراجعة المقترحات التي تقدّمت بها الأحزاب السياسية إلى وزارة الداخلية⁽¹²⁾، عملت وزارة الداخلية على إجراء تعديلات على القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب قبل إجراء الانتخابات، إذ تضمن القانون الجديد مستجدات خاصة باللائحة الوطنية التي أصبحت تضم (90) مقعداً منها (60) مقعداً للنساء، و(30) مقعداً للشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة وتوسيع مجال المخالفات وتشديد العقوبات⁽¹³⁾، وتم تحديد سن الرشد القانوني وسن الترشيح بـ(18) سنة، واستحداث الدوائر الانتخابية

المحلية الخاصة بانتخابات مجلس النواب، وحُدّدت المقاعد المخصصة لكل دائرة⁽¹⁴⁾، وأما فيما يخص اللوائح الانتخابية فقد تم إقرار إجراءات أساسية خاصة باللوائح الانتخابية، من بينها ضبط التسجيل للقوائم عن طريق تقديم البطاقة الوطنية وثيقة رسمية، فضلاً عن أسناد الإشراف على عملية معالجة معلومات اللوائح إلى لجنة وطنية تقنية برئاسة رئيس غرفة بالمجلس الأعلى، وضمت في عضويتها ممثلين عن الأحزاب السياسية⁽¹⁵⁾.

وتضمن القانون الجديد بنداً خاصاً مُنع بمقتضاه أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات الترابية (المجالس المحلية) والغرف المهنية التخلي عن الانتماء للحزب الذي ترشح باسمه، للحد من ظاهرة الترحال السياسي⁽¹⁶⁾، التي أدت إلى انعدام الثقة لدى المواطنين، فضلاً عن إلزام الأحزاب السياسية في اختيار مرشحيها لمختلف العمليات الانتخابية وتقديم مرشحين نزهاء واكفاء، مع اعتماد مبدئ الديمقراطية والشفافية في اختيار مرشحيهم⁽¹⁷⁾.

ثانياً: البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية: -

حددت وزارة الداخلية المدة التي ابتدأت من يوم الخميس 3 تشرين الثاني 2011 وانتهت يوم الجمعة 11 تشرين الثاني 2011، موعداً لتقديم الترشيحات لتلك الانتخابات، إذ بلغ عدد المرشحين (7102) مرشحاً، موزعين على (92) دائرة انتخابية تضم (1565) لائحة منها (1546) لائحة على صعيد الدوائر المحلية و(19) لائحة على صعيد الدوائر الوطنية، ولائحتان ضمت أسماء المرشحين اللامنتومون (مستقلين)⁽¹⁸⁾.

قدم حزب العدالة والتنمية (393) مرشحاً موزعين على (91 دائرة) انتخابية، من أصل (92 دائرة) أي أن نسبة تغطية الحزب بلغت 99% من مجموع الدوائر الانتخابية، باستثناء دائرة واحدة لم يرشح فيها، ومن ضمن عدد مرشحي الحزب (35 امرأة)⁽¹⁹⁾، فقد ضمت قوائم الحزب مرشحون جدد لم يسبق لهم الترشيح في الانتخابات السابقة التي أُجريت عام (2007)، بلغت نسبتهم (52%)، وأن (33) برلمانياً تم إعادة ترشيحهم، منهم (30 مرشحاً) على مستوى القوائم المحلية وثلاث مرشحات على مستوى اللائحة الوطنية من مرشحي الحزب الذين سبق لهم الترشيح في الانتخابات السابقة⁽²⁰⁾.

اعد حزب العدالة والتنمية برنامجاً انتخابياً خاصاً لتلك الانتخابات تحت شعار (من أجل مغرب جديد مغرب الحرية والكرامة والعدالة والتنمية)⁽²¹⁾، متخذاً من الخطاب الملكي الذي القاه الملك محمد السادس في 9 أذار 2011، ومن الدستور الجديد مرجعية أساسية في الدخول إلى الانتخابات مسطراً خمسة أهداف كبرى لبرنامج الانتخابي وهي⁽²²⁾:-

1. مواصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد.

2. بناء اقتصاد وطني قوي وضامن للعدالة الاجتماعية.

3. بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، يعتمد على أسرة قوية، وشباب رائد أساسه التميز ومقوماته الكرامة.

4. احياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية.

5. صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي والريادة الخارجية.

أعتمد البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية على أسس المرجعية الإسلامية والقيم المغربية الأصيلة، وأعلن الحزب التزامه بوضع منظومة وطنية لتقييم الحرية والمسؤولية والنزاهة والشفافية، واعتمد الحزب في برنامجه سياسية إصلاحية تشمل مختلف القطاعات الحكومية وإقرار آلية للتنسيق بينهما من أجل نشر وتقوية القيم الأخلاقية الأساسية لنهضة البلاد⁽²³⁾، كذلك اقترح الحزب في برنامجه دعم وتفعيل المؤسسات الدعوية والمجتمعية وتسير مساهمتها في نشر الوسطية والاعتدال، وتقوية حضور اللغة العربية في جميع المستويات التعليمية⁽²⁴⁾، ودعا البرنامج الانتخابي للحزب إلى تطوير استراتيجية تدريس اللغة الامازيغية⁽²⁵⁾، واعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة وضمان وحدة البلاد وتحقيق السيادة اللغوية، كما دعا البرنامج إلى تحقيق ثقافة فنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية، من خلال دعم اعلام ديمقراطي وحر يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية⁽²⁶⁾، وركّز البرنامج الانتخابي للحزب على توظيف بنود الدستور الجديد من أجل بناء مغرب جديد⁽²⁷⁾.

وأما في مجال الجانب الاقتصادي فقد دعا البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية إلى أولوية بناء اقتصاد وطني ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، فقد اعطى الحزب مؤشرات لطمأنه جميع الشرائح المجتمعية عبر اعتماد منهج الأرقام، لاسيما في مجال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم البلاد، وخصص البرنامج الانتخابي للحزب عدد من الإجراءات التي تخص الصحة والتعليم والاقتصاد والتنمية البشرية وغيرها من الإصلاحات التي سعى الحزب إلى تحقيقها⁽²⁸⁾.

أنهى حزب العدالة والتنمية برنامجه الانتخابي بخاتمة خاصة جاء فيها: (أن حزب العدالة والتنمية، وهو يقدم العناصر الأساسية لبرنامج يعتبر الانتخابات القادمة ذات طبيعة استثنائية، تفرض تضافر الجهود كافة المخلصين والغيورين لبناء مغرب جديد... مغرب الحرية والتنمية والعدالة والاجتماعية...)⁽²⁹⁾، أن تلك الخاتمة تعد خلاصة مركزة وموجزة للبرنامج الانتخابي الذي أعده الحزب للانتخابات التشريعية.

ثالثاً: الحملة الانتخابية:-

بدأت الحملة الانتخابية يوم 12 تشرين الثاني 2011 واستمرت لمدة (13 يوماً) وبقيت الحملة بطيئة وهادئة نسبياً طول تلك المدة، واتخذت الحملة الانتخابية التي قامت بها الأحزاب طابعاً محلياً، وكانت أغلب المواضيع المعلن عنها أثناء الحملة هي مواضيع محلية، ويرجع سبب ذلك إلى أن النسق السياسي المغربي يقوم على التحالفات مع جماعات محلية، لاسيما في القرى والأرياف، لذلك كانت

الحملة أكثر وضوحاً في المناطق القروية⁽³⁰⁾، وقد تنافست الأحزاب المشاركة عبر تجمعات خطابية ولقاءات تواصلية وبرامج اذاعية وتلفزيونية، إذ تميزت الحملة الانتخابية باستعمال مكثف لتقنيات التواصل الاجتماعي، ولتعريف الناخب بالبرامج الانتخابية وتقديم المرشحين للانتخابات التشريعية، وكسب أكبر عدد من أصوات الناخبين⁽³¹⁾، أما بخصوص التمويل المالي للحملة فقد خصصت الدولة (220 مليون درهم)، مساهمةً لتمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية⁽³²⁾.

بدأ حزب العدالة والتنمية حملته الانتخابية رسمياً في 12 تشرين الثاني 2011، بمهرجان انتخابي كبير اقامه بالعاصمة المغربية الرباط، إذ شهد ذلك المهرجان حضور وكلاء اللوائح الانتخابية للحزب لمختلف الدوائر التي ترشح فيها الحزب، ورفع الحزب شعاراً لتلك الحملة: **(صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد)**⁽³³⁾، وأكد عبد الإله بنكيران⁽³⁴⁾ الأمين العام للحزب أن حزب العدالة والتنمية لن يتراجع أو ينسحب من الانتخابات، وأن الحزب يسعى للمحافظة على استقرار البلاد، واتخاذ كافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن ذلك الاستقرار، من أجل بناء دولة ديمقراطية⁽³⁵⁾.

شدّد الحزب في حملته الانتخابية على محاربة الفساد، ومعالجة القضايا الاقتصادية والدفاع عن ملف المعتقلين الإسلاميين، والتقارب مع عدد المكونات الأساسية للنظام السياسي المغربي، والتنبية بالمخاطر التي تهدد المغرب في حال استمرار الفساد الانتخابي⁽³⁶⁾، والتأكيد على برنامجه الإصلاحية وهويته الحزبية ذات المرجعية الإسلامية، البعيدة كل البعد عن منافسة المؤسسة الملكية، أو تمثيل المسلمين، أو تشكيل أي خطر على مسيرته الديمقراطية، التي تشهدها المنطقة العربية وتقتاضها المرحلة⁽³⁷⁾.

وكانت حملة الحزب مفتوحة على عدة جهات تنافسية، ولاسيما مع حزب الأصالة والمعاصرة الذي نهج سياسة الاحتواء مع مختلف الأحزاب السياسية الأخرى، بغاية أبعادها عن حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال تشكيل تحالف من الأحزاب السياسية المغربية، ما سمي آنذاك التحالف من أجل الديمقراطية أو (مجموعة الثمانية)⁽³⁸⁾، فقد حاولت تلك الأحزاب أضعاف الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات، بعد زيادة عدد مؤيدي الحزب في المغرب⁽³⁹⁾.

رابعاً: نتائج الانتخابات التشريعية:-

أُجريت الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في 25 تشرين الثاني 2011، وتعد الانتخابات الأولى التي أُجريت بعد التعديل الدستوري لعام 2011، والتاسعة بعد استقلال المغرب عام (1956)، وشارك فيها (31) حزباً سياسياً من مختلف التوجهات الليبرالية والإسلامية، ذات القواعد الشعبية الشابة التي تبحث عن دور في قيادة البلاد إلى جانب القوى السياسية التقليدية المعروفة، للتنافس على (395) مقعداً نيابياً⁽⁴⁰⁾، وقد أُجريت تلك الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي⁽⁴¹⁾، في جو ساد الهدوء في جميع

أنحاء البلاد⁽⁴²⁾، وشارك (4000) مراقب عربي ودولي اشرفوا على أجزائها⁽⁴³⁾، وقد انحصرت المنافسة الفعلية بين كتلتين رئيسيتين، الأولى تحالف من أجل الديمقراطية والذي ضم الأحزاب الثمانية، إما الكتلة الثانية فقد مثلها حزب العدالة والتنمية، وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2011 كما موضح في الجدول ادناه⁽⁴⁴⁾:

الجدول رقم (1)

النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لعام 2011

ت	اسم الحزب	لمقاعد اللائحة المحلية	مقاعد اللائحة الوطنية	عدد المقاعد الكلي	النسبة المئوية
1	حزب العدالة والتنمية	83	24	107	27,1%
2	حزب الاستقلال	47	13	60	15,2%
3	حزب التجمع الوطني للأحرار	40	12	52	13,2%
4	حزب الاصالة والمعاصرة	35	12	47	11,9%
5	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	30	9	39	9,9%
6	حزب الحركة الشعبية	24	8	32	8,1%
7	حزب الاتحاد الدستوري	17	6	23	5,8%
8	حزب التقدم والاشتراكية	12	6	18	4,6%
9	الحزب العمالي	4	-	4	1%
10	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2	-	2	0,5%
11	حزب التجديد والانصاف	2	-	2	0,5%
12	حزب البيئة والتنمية المستدامة	2	-	2	0,5%
13	حزب العهد الديمقراطي	2	-	2	0,5%
14	حزب اليسار الاخضر المغربي	1	-	1	0,3%
15	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	1	-	1	0,3%
16	جبهة القوى الديمقراطية	1	-	1	0,3%
17	حزب العمل	1	-	1	0,3%
18	حزب الوحدة والديمقراطية	1	-	1	0,3%
	المجموع	305	90	395	100%

فاز (18) حزباً من مجموع (31) حزباً شارك في الانتخابات، وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت (45.4%) على المستوى الوطني، وهي بذلك تشكل نسبة مشاركة اعلى من الانتخابات السابقة⁽⁴⁵⁾، وعرفت تلك الانتخابات زيادة نسبة التمثيل النسوي بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، إذ فازت (67) امرأة من مجموع (1624) مرشحة للانتخابات، منها (16) امرأة عن حزب العدالة والتنمية، فقد

وصلت نسبة التمثيل النسوي في مجلس النواب لعام 2011 إلى 16,7%، مما جعل المملكة المغربية تحتل المرتبة الخامسة عربياً في نسبة التمثيل النسوي داخل البرلمان⁽⁴⁶⁾.

تصدر حزب العدالة والتنمية الانتخابات التشريعية لعام 2011 برقم قياسي، فقد حصل على (107) مقعداً داخل مجلس النواب من أصل (395) مقعداً، منها (24) مقعداً على مستوى اللائحة الوطنية منها (16) مقعداً للنساء وثمان مقاعد للشباب⁽⁴⁷⁾، وهي أعلى نسبة أغلبية يحققها الحزب منذ عشرة أعوام وبزيادة بلغت 13% بالمقارنة مع الانتخابات السابقة⁽⁴⁸⁾.

توزعت المقاعد البرلمانية لحزب العدالة والتنمية البالغ عددها (107) مقعداً، على الجهات (الأقاليم) الـ (16) للمملكة المغربية حسب الجدول أدناه⁽⁴⁹⁾:

الجدول رقم (2)

توزيع المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية على الأقاليم والمدن.

المجموع	المجال القروي	المجال الحضري	الجهات / الحضرية والقروية
19	1	18	الدار البيضاء الكبرى
13	1	12	الرباط
12	3	9	طنجة/ تطوان
11	1	10	سوس ماسة درعة
10	2	8	مراكش
8	1	7	مكناس
6	-	6	فاس
5	-	5	الشاوية ورديغة
5	-	5	الغرب الشراة بني حسن
4	-	4	الجهة الشرقية
4	-	4	تادلة أزيلال
3	-	3	العيون بوجدور الساقية الحمراء
2	-	2	وادي الذهب لكويرة
2	-	2	تازة الحسيمة تاونات
2	-	2	دكالة عبدة
1	-	1	كليم السمارة
107	9	98	المجموع

أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية، كان له تأثيرٌ على إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الحقل السياسي المغربي، إذ أن تصدر الحزب المركز الأول مكنه من تشكيل الحكومة لأول مرة حسب بنود التعديل الدستوري الجديد.

المبحث الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة 2011-2012:- أولاً: تشكيل الحكومة: -

بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لعام 2011، استقبل الملك محمد السادس، يوم الثلاثاء 29 تشرين الثاني 2011، عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بصفته رئيس الحزب المتصدر للانتخابات، وكلفه برئاسة الحكومة الجديدة⁽⁵⁰⁾، وفقاً لما نص عليه الفصل (47) ف1⁽⁵¹⁾ من الدستور الجديد الصادر عام 2011، وكانت تلك التجربة الأولى التي يكلف فيها رئيس حزب إسلامي لتشكيل الحكومة في المغرب منذ الاستقلال⁽⁵²⁾.

وعلى الرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى، إلا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة التي تؤهله لتشكيل الحكومة وحده، إذ أن نظام الاقتراع باللائحة النسبية حال دون تحقيق الأغلبية المطلقة، وأن النظام الملكي في المغرب لا يسمح لجهة معينة باحتكار المشهد السياسي للبلاد⁽⁵³⁾، لذلك أعلن عبد الإله بنكيران بعد تكليفه بتشكيل الحكومة، أنه سيسعى لتطبيق الديمقراطية، وإجراء مفاوضات مع كافة الأحزاب السياسية، وتعهد بتشكيل حكومة قوية تمنح الشعب المغربي الإصلاحات كافة على الصعيد الداخلي والخارجي، وقد صرح قائلاً: "أن حزب العدالة والتنمية سيبعث للشعب المغربي الطمأنينة والأمل في المستقبل وأن الحكومة لن تمس حرية الأشخاص..."⁽⁵⁴⁾.

بدأ عبد الإله بنكيران إجراء مفاوضاته لتشكيل الحكومة، مع جميع الأحزاب السياسية بما في ذلك أحزاب المعارضة لطمأنيتها⁽⁵⁵⁾، وبعد أسبوعين من المفاوضات أعلن رسمياً عن التحالف الحكومي الجديد، في 12 تشرين الثاني 2011 بعد اجتماع عبد الإله بنكيران مع الأمراء العاملين للأحزاب السياسية التي وافقت على المشاركة في تشكيل الحكومة⁽⁵⁶⁾، ضم ذلك التحالف حزب الاستقلال⁽⁵⁷⁾، وحزب التقدم والاشتراكية⁽⁵⁸⁾، وحزب الحركة الشعبية⁽⁵⁹⁾، والتي عقدت عليها شريحة كبيرة من المجتمع المغربي الأمل في إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد⁽⁶⁰⁾.

تكونت الحكومة الجديدة من (31) وزارة تم توزيعها على الأحزاب الأربعة، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على (12) وزارة وحزب الاستقلال على (6) وزارات، بينما حصل حزب التقدم والاشتراكية وحزب الحركة الشعبية على (4) وزارات لكل حزب، فضلاً عن تعيين (5) وزراء تكنوقراط (مستقلين) اختارهم الملك مباشرة لا ينتمون إلى أي حزب سياسي⁽⁶¹⁾، وضمت حكومة عبد الإله بنكيران وزيرة واحدة فقط، على عكس الحكومة السابقة التي ضمت (7) نساء⁽⁶²⁾، وتضمنت التشكيلة الحكومية استحداث وزارتين جديدتين⁽⁶³⁾، في تشكيلتها، وعيّن الملك مستشارين ملكيين جدد لمراقبة العمل الحكومي⁽⁶⁴⁾، وقد تم توزيع الوزارات الجديدة على الوزراء حسب الجدول أدناه⁽⁶⁵⁾:

الجدول رقم (3)

توزيع الوزارات على الاحزاب المشاركة في الحكومة.

ت	اسم الوزير	الوزارة	الحزب
1	عبدالإله بنكيران	رئيس الحكومة	العدالة والتنمية
2	عبدالله بها	وزير الدولة	العدالة والتنمية
3	محمّد العنصر	وزير الداخلية	الحركة الشعبية
4	سعدالدين العثماني	وزير الشؤون الخارجية والتعاون	العدالة والتنمية
5	مصطفى الرميد	وزير العدل والحريات	العدالة والتنمية
6	احمد التوفيق	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية	مستقل
7	ادريس الضحاك	الامين العامة للحكومة	مستقل
8	نزار بركة	وزير الاقتصاد والمالية	حزب الاستقلال
9	نبيل بنعبدالله	وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة	التقدم والاشتراكية
10	عزيز اخنوش	وزير الفلاحة والصيد البحري	مستقل
11	محمد الوفا	وزير التربية الوطنية	حزب الاستقلال
12	لحسن الداودي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	العدالة والتنمية
13	محمد اوزين	وزير الشباب والرياضة	الحركة الشعبية
14	عبدالعزیز رباح	وزير التجهيز والنقل	العدالة والتنمية
15	الحسين الوردي	وزير الصحة	التقدم والاشتراكية
16	مصطفى الخلفي	وزير الاتصال الناطقة الرسمية باسم الحكومة	العدالة والتنمية
17	فؤاد الدويري	وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة	حزب الاستقلال
18	عبد الواحد سهيل	وزير التشغيل والتكوين المهني	التقدم والاشتراكية
19	عبد القادر اعمارة	وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات	العدالة والتنمية
20	لحسن حداد	وزير السياحة	الحركة الشعبية
21	بسيسة حقاوي	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	العدالة والتنمية
22	محمد الامين الصبيحي	وزارة الثقافة	التقدم والاشتراكية
23	عبدالصمد قيوح	وزارة الصناعة التقليدية	حزب الاستقلال
24	الحبيب الشوباني	وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	العدالة والتنمية
25	عبد اللطيف لوديي	وزير منتدب ⁽⁶⁶⁾ لدى رئيس الحكومة مكلفة بإدارة الدفاع الوطني	مستقل
26	عبد اللطيف معزوز	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	حزب الاستقلال
27	الشرقي الضريس	وزير منتدبة لدى وزير الداخلية	مستقل
28	يوسف العمراني	وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	حزب الاستقلال

29	محمد نجيب بوليف	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلفة بالشؤون اعام والحكامة	العدالة والتنمية
30	عبدالعظيم الكروج	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة	الحركة الشعبية
31	ادريس الازمي الادريسي	وزير منتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية مكلفة بالميزانية	العدالة والتنمية

وفي 3 كانون الثاني 2012 صادق الملك محمد السادس على التشكيلة الحكومية التي عرضها عليه رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران⁽⁶⁷⁾، وفي 5 كانون الثاني 2012 انعقد أول مجلس للحكومة برئاسة عبدالإله بنكيران لوضع البرنامج الحكومي لعرضه على البرلمان⁽⁶⁸⁾.

ثانياً: البرنامج الحكومي:-

بعد مصادقة الملك محمد السادس على التشكيلة الحكومية الجديدة، سعت الحكومة للحصول على ثقة مجلس النواب⁽⁶⁹⁾، من خلال طرح برنامجها الحكومي الذي يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة الجديدة، من اقتناع أساسي يلزم مضامين ذلك البرنامج منذ البداية، بأن الحكومة الجديدة أتت في مرحلة سياسية انتقالية جسدت تعامل المؤسسة الملكية المغربية مع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد⁽⁷⁰⁾، إذ جسدت البرنامج الحكومي رؤى البرامج الانتخابية للأحزاب المتحالفة في تشكيل الحكومة، وتحديد المبادئ الأساسية التي تجسّد العمل في تطبيق بنود دستور عام 2011 الجديد، ومطالبه التشريعية والمؤسسية، فضلاً عن الاستجابة للمطالب الجوهرية للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل البلاد وخارجه، ولعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومؤسسات المجتمع المدني والوفاء بالالتزامات الدولية للبلاد⁽⁷¹⁾.

اعتمد البرنامج الحكومي على ركائز أساسية في وضع السياسات وتنفيذها، من خلال العمل المشترك والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة⁽⁷²⁾، وتستند المنهجية المعتمدة في تفعيل الدستور وفق خطوات أساسية وهي⁽⁷³⁾:-

1. إعطاء أولوية للقوانين ذات الطبيعة الهيكلية، كالقوانين التنظيمية الخاصة بعمل الحكومة والتعيينات والقضاء والامازيغية والمالية ولجان تقصي الحقائق.
2. إعطاء بُعد مؤسساتي لإرساء مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية البشرية من خلال تطبيق الديمقراطية، وحماية حقوق الانسان.
3. جعل المؤسسات القائمة تتلاءم مع بنود الدستور الجديد، وتوسيع اختصاصاتها ومراجعة تركيبتها وادوارها وعلاقاتها.
4. تطوير السياسات العمومية والقطاعية التي يجب اعتمادها، وفق ما نص عليه الدستور الجديد من حقوق وحرّيات ومقتضيات المواطنة الفعالة.

أما الهدف العام للبرنامج الحكومي، فقد سعى للانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي عبر التقدم في تطبيق بنود الدستور الجديد، وتعزيز الثقة في تطوير البلاد، وتوفير شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة المملكة المغربية، وتعزيز قوة وسيادة ووحدة البلاد، وإرساء مغرب الكرامة والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية لكافة المواطنين، وتقديم الرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين خارج البلاد، وتنمية الطبقة الوسطى بتوفير الشروط اللازمة لإنتاج الثروة وتحقيق التضامنين بين مختلف شرائح المجتمع المغربي⁽⁷⁴⁾، فقد اعتمد البرنامج الحكومي في تفعيل تلك الأهداف الأساسية على خمسة توجهات كبرى وهي⁽⁷⁵⁾:-

1. تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات.
2. ترسيخ دولة القانون، والجهوية المتقدمة والحكومة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحرية، والقائمة على المواطنة الحقة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق والواجبات.
3. مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.
4. تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الدخول العادل إلى الخدمات الأساسية وخصوصاً التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الافراد والفئات والاجيال والجهات.
5. تعزيز التفاعل الايجابي مع المحيط الداخلي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين خارج البلاد.

ودعا البرنامج الحكومي المواطنين إلى تقديم الدعم والمساندة للحكومة الجديدة لإتمام الولاية التشريعية، ولصيانة مصداقية الانتخابات، وفعالية المؤسسات وتحسين المستقبل الذي يتطلع اليه المغاربة تحت قيادة الملك محمد السادس⁽⁷⁶⁾.

وفي 19 كانون الثاني 2012، عقد البرلمان جلسته الأولى والتي تم فيها التصويت على البرنامج الحكومي، فقد صوت (218) نائباً بـ(نعم)، بينما صوت (135) نائباً بـ(كلا)، وبعد حصول البرنامج الحكومي على تصويت الأغلبية، اكتسبت الحكومة الجديدة الشرعية الكاملة، لممارسة عملها وفق ما ينص عليه الدستور الجديد، وترأس الملك محمد السادس في 7 شباط 2012، أول مجلس وزاري بالقصر الملكي في الرباط، لتبدئ الحكومة الجديدة ممارسة عملها بعد اكتسابها الشرعية القانونية⁽⁷⁷⁾.

يتضح مما سبق، أن حزب العدالة والتنمية تمكن من الوصول إلى رئاسة الحكومة بفضل البرنامج السياسي الذي رسمه قادة الحزب، فضلاً عن قبولهم بشروط المؤسسة الملكية، التي رسمت خطوط عملية اندماج الإسلاميين داخل الحقل السياسي المغربي والتزم الحزب بتوجهات المؤسسة الملكية، والتي أهلت الحزب لقيادة الحكومة في المغرب، والتي تعد أول حكومة يشكلها حزب ذو توجه إسلامي منذ استقلال المغرب، إذ أن جميع الحكومات السابقة كانت تعيين من قبل الملك واغلب تلك

الحكومات ترأستها أحزاب علمانية أو شخصيات تكنوقراط (مستقلين)، وأصبح حزب العدالة والتنمية له مكانه مهمة داخل الحقل السياسي المغربي.

الخاتمة

من خلال دراستنا لدور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب 2011-2012 نستنتج ما يأتي :-

1. كان لتعديلات الدستورية لعام 2011 الأثر الأكبر في تقديم موعد إجراء الانتخابات التشريعية لعام 2011 بعد أحداث الربيع العربي.
2. إقدام الحكومة المغربية على إجراء تعديلات على القانون الانتخابي من أجل إجراء انتخابات تعطي مشاركة واسعة لكافة الأحزاب السياسية.
3. ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه انتخابي على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مكنته من تصدر الانتخابات التشريعية بواقع 107 مقعداً.
4. ركز حزب العدالة والتنمية في تشكيل حكومته لعام 2012 على التوافق السياسي مع المكونات السياسية الأخرى على الرغم من الاختلاف معها سياسياً وايدولوجياً.
5. تكونت حكومة حزب العدالة والتنمية من أربعة أحزاب ومجموعة من المستقلين توزعت على 31 وزارة من ضمنها استحداث وزارتين جديدتين في المغرب.

الهوامش

- (1) خليل العناني، الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي اسئلة المشروع والايديولوجية والتنظيم، مجلة سياسات عربية، العدد18، القاهرة، كانون الثاني 2016، ص47.
- (2) محمد السادس: هو محمد بن الحسن الثاني بن محمد الخامس، ولد في الرباط في 21 اب 1963، وفي سن الرابعة التحق بالكتاتيب للتعليم وقراءة القرآن، اكمل دراسته الابتدائية عام 1973، وفي عام 1981 اكمل الدراسة الثانوية والتحق بالدراسة الجامعية وحصل على شهادة الحقوق عام 1985، ونال على شهادة الدكتوراه من جامعة (نيس صوفيا انتيبوكيس) في فرنسا عام 1988، تقلد عدة مناصب مهمة في الدولة في عهد والده الحسن الثاني، وفي عام 1994 حصل على رتبة جنرال، توج ملكا في 23 تموز 1999 بعد وفاة والده الحسن الثاني وتمت البيعة له بالقصر الملكي في الرباط. للمزيد من التفاصيل ينظر: خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغيير، دار الساقبي، المغرب، 2007، ص10-35.
- (3) المملكة المغربية، وزارة العدل، العدل في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس من 1999 الى سنة 2003، مديرية الدراسات والتعاون والتحديث، قسم التواصل، 2011، ص472.
- (4) عبد الواحد الهيشو، محمد السادس الملك المواطن ورمز الثورة الهادئة للملك والشعب، مطبعة سلكي اخوان، المغرب، 2012، ص77.
- (5) احمد خالد، ابراهيم بن داود، صعود وافول قوى الاسلام السياسي في المنطقة العربية (دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج7، العدد1، الجزائر، 2020، ص390.
- (6) حزب العدالة والتنمية: وهو حزب سياسي مغربي ذو توجه إسلامي تأسس في 2 حزيران 1996 بعد اندماج حركة التوحيد والإصلاح مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وتم اختيار اسم العدالة والتنمية اسماً رسمياً للحزب في المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في 14 تشرين الثاني 1999 وانتخب عبد الكريم الخطيب اميناً عاماً للحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر: مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص307.
- (7) بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي العصور التحديات تدبير الحكم، مركز نماء للبحث والدراسات، بيروت، 2012، ص117.
- (8) حزب العدالة والتنمية، الامانة العامة، مذكرة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات التشريعية 2012، 6 نيسان 2011، ص4.
- (9) كان من المقرر أن تنتهي الولاية التشريعية الثامنة (2007-2012) في أيلول 2012 حسب بنود دستور عام 1996، لكن بعد المصادقة على الدستور الجديد في الاول من تموز 2011، والذي جاء بعدت إصلاحات سياسية، وكنتيجة لتلك الإصلاحات التي ساهم فيها حزب العدالة والتنمية في المطالبة بها، تم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من أيلول 2012، الى 25 تشرين الثاني-نوفمبر 2011. للمزيد من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، الدليل العام لمداولات مجلس النواب للولاية التشريعية الثامنة 2007-2012، دار ابي الرقراق للطباعة والنشر، المغرب، الجزء3، 2012، ص64؛ احمد خالد، ابراهيم بن داود، المصدر السابق، ص395.

- (10) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد9932، 10 تشرين الثاني 2011، ص3.
- (11) حزب العدالة والتنمية، الامانة العامة، مذكرة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات التشريعية2012، ص6.
- (12) ويكن فازية، دور الفاعل الانتخابي في التوفيق بين تكريس ملكية حاكمة وتحقيق الديمقراطية: الانتخابات التشريعية نموذجاً، مجلة السياسة العالمية، العدد2، القاهرة، كانون الأول 2018، ص45.
- (13) محمود صالح الكروي، دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في المغرب 1997-تشرين الاول 2016، ص13.
- (14) ويكن فازية، المصدر السابق، ص46.
- (15) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011، بعثة الملاحظة الدولية بالمغرب، واشنطن، 2011، ص12.
- (16) الترحال السياسي: هو الانتقال من حزب الى اخر أو من فريق الى اخر أو من تحالف الى اخر، وهي ليست ظاهرة جديدة في المغرب فقد لازمت هذه الممارسة الحياة السياسية منذ أول انتخابات تشريعية عرفها المغرب عام 1963، واستمرت هذه الظاهرة عبر مختلف المحطات الانتخابية التي عرفها المغرب سواء تعلق الامر بالانتخابات التشريعية او الجماعية او المهنية، فالدستور المغربي لا يتضمن أي فصل وبند ضمني يمنع هذه الممارسة داخل البرلمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 2007، ص424.
- (17) المملكة المغربية، الدليل العام لمداولات مجلس النواب للولاية التشريعية الثامنة2007-2012، ص62.
- (18) المنتدى المدني الديمقراطي، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم 25 تشرين الثاني 2011، المنتدى المدني الديمقراطي، 2 كانون الأول 2011، ص8؛ صحيفة العلم، المغرب، العدد2231، 17 تشرين الثاني 2011، ص5.
- (19) حزب العدالة والتنمية، بلاغ 4 بخصوص تزكية مرشحي الثلث الاول للائحة الوطنية برسم الانتخابات التشريعية 2011، الامين العام، 31 تشرين الاول 2011 .
- (20) صحيفة التجديد، الرباط العدد2766، 14 تشرين الثاني 2011، ص2.
- (21) حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب 2011، المغرب، 2011، ص5.
- (22) المصدر نفسه، ص21.
- (23) صحيفة التجديد، الرباط، العدد2762، 4-6 تشرين الثاني 2011، ص2.
- (24) صيفة التجديد، الرباط، العدد2767، 15 تشرين الثاني 2011، ص5.
- (25) اللغة الامازيغية: وهي احدى فروع أسرة اللغات الافروآسيوية (الافريقية والاسيوية) نشأت في شمال افريقيا وشمال شرق افريقيا، وتعد من أقدم اللغات البشرية التي يتحدث بها عدد كبير من السكان في الجزائر والمغرب، وفي عام 2011 أصبحت اللغة الامازيغية من ضمن اللغات الرسمية في الدستور المغربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد النور بن عنتر، "الهوية الامازيغية المغاربة"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد7، تونس، كانون الثاني 2012، ص5.
- (26) حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب 2011، ص8.
- (27) محمد بنيوسف، الثابت والمتحول في الخطاب السياسي للحركات الاسلامية في المغرب، selga services-roximprimerie، فرنسا، 2014، ص87.

- (28) ابراهيم سيف، محمد ابو رمان، الاجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، بيروت، 2012، ص15؛ كفاح عباس رمضان الحمدان، وصول الاسلاميين للحكم في المغرب، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، مج10، العدد31، 2013، ص23.
- (29) نقلاً عن: حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب 2011، ص132.
- (30) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011، ص15؛ ويكن فاذية، المصدر السابق، ص50-51.
- (31) صحيفة رسالة الامة، المغرب، العدد8935، 11 تشرين الثاني 2011؛ المنتدى الديمقراطي المغربي، المصدر السابق، ص19.
- (32) صحيفة العلم، المغرب، العدد22138، 25 تشرين الثاني 2011، ص4.
- (33) صحيفة التجديد، الرباط، العدد2766، 14 تشرين الثاني 2011، ص2.
- (34) عبد الاله بنكيران: ولد في الرباط في 8 نيسان 1954 من عائلة ذات اصول صوفية وقد اهتم بالتجارة وتحصيل العلم في بداية شبابه انضم الى حركة الشبيبة الاسلامية عام 1973، وحصل على شهادة البكالوريوس في علوم الفيزياء عام 1979، عمل في سلك التدريس، انتخب رئيساً لجمعية الجماعة الاسلامية عام 1986 قبل أن يدخل الى العمل السياسي السياسة كنائب في مجلس النواب عام 1999، ولا زال يمارس العمل السياسي. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء جمعة ياس خضر، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1992-2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2021، ص139.
- (35) صحيفة التجديد، الرباط، العدد2769، 17 تشرين الثاني 2011، ص1.
- (36) المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المصدر السابق، ص11-13.
- (37) صحيفة التجديد، الرباط، العدد2774، 24 تشرين الثاني 2011، ص4.
- (38) التحالف من أجل الديمقراطية (مجموعة الثمانية): وهو تحالف تشكل اثناء الحملة الانتخابية لانتخابات 25 تشرين الثاني 2011، وتكونت من ثمانية أحزاب سياسية هي (حزب التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الاصاله والمعاصرة، حزب اليسار الاخضر، الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، حزب النهضة والفضيلة) وهي احزاب قريبة من الملك وذو توجه ليبرالي. للمزيد من التفاصيل ينظر: شهرزاد صحراوي، هيكليّة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012-2013، ص107.
- (2) Nabil Mouline, Le Maroc vote: Les elections Legislatives en chiffres (1963-2011), Rabat: Tarfra, 2016, p. 13.
- (40) محمد علي داهش، المغرب العربي الكبير الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011، ص278.
- (41) استخدم في انتخابات 25 تشرين الثاني 2011، نفس نمط الاقتراع الذي تم استخدامه في الانتخابات التشريعية لعام 2002، مع بعض التغيرات على القانون المتعلقة بالعتبة الانتخابية وتمثيل النساء والشباب، وكذلك اعادة النظر في التقطيع الانتخابي والدوائر الانتخابية. للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسن كنكو، الإفرازات السياسية للانتخابات التشريعية بالمغرب 25 تشرين الثاني 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاضي عايض، كلية العلوم القانونية، المغرب، 2015، ص21.

- (42) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011، ص17.
- (43) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص13.
- (44) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: شبكة الانتخابات في العالم العرب، تقارير مراقبة الانتخابات في الدول العربية، ط2، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، الاردن، 2018، ص60؛ شهرزاد صحراوي، المصدر السابق، ص107.
- (45) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد 9947، 28، تشرين الثاني 2011، ص5.
- (46) كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، المغرب، 2019-2020، ص5.
- (47) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد 9948، 25 تشرين الثاني 2011، ص1.
- (48) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص13.
- (49) ابراهيم أمهال وآخرون، الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ج1، 2016، ص441.
- (50) مرت تسمية رئيس الحكومة في المغرب وفق الدساتير السابقة بالعديد من التسميات، ففي عهد الحماية كان يدعى الصدر الاعظم، وبعد اصدار دستور عام 1962 تمت تسميته الوزير الأول، وبموجب التعديلات الدستورية لعام 2011 تم الغاء منصب الوزير، وتعويضه بمنصب رئيس الحكومة، مع توسيع صلاحياته وتقوية دور المؤسسة التنفيذية، وأبرز المكانة الجديدة التي يتمتع بها رئيس السلطة التنفيذية، من الاختصاصات والصلاحيات التي اسندها له الدستور الجديد. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد اليعكوبي، دستور 2011 والمصطلحات القانونية ملاحظات حول بعض مفاهيم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 144-145، المغرب، كانون الثاني -نيسان 2019، ص14؛ سعيد نكاوي، الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي الواقع والافاق دراسة مقارنة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018، ص177.
- (51) نص الفصل (47 ف1) على: يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وعلى اساس نتائجها. للمزيد من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، دستور 2011، المطبعة الرسمية، 2011، ص15.
- (52) توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الاصلاحات بالمغرب 2011-2021 دراسة حول موضوع السلطة، مجلة رواق عربي، العدد 26، القاهرة، ص60.
- (53) ادريس هاني، سُرّاق الله الاسلام السياسي في المغرب تأملات في النشأة والخطاب والاداء، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المغرب، 2017، ص558؛ محمود صالح الكروي، المصدر السابق ص13.
- (54) نقلاً عن: عبدالرحيم الوردغي، حكومة عبدالاله بنكيران في الميزان في نصف ولايته الحكومية، مطبعة الرسالة، الرباط، 2014، ج1، ص23؛ صحيفة التجديد، الرباط، العدد 2778، 30 تشرين الثاني 2011، ص1.
- (55) محمد ضريف، الحركة الاسلامية المغربية بعد 2011 تحولات في طور المخاض، ديموك بريس، المغرب، 2017، ص9؛ احمد خالدي و ابراهيم بن داود، المصدر السابق، ص396.
- (56) كفاح عباس رمضان الحمدان، المصدر السابق، ص7.
- (57) حزب الاستقلال: حزب سياسي مغربي تأسس في 11 كانون الثاني 1944 اسس من قبل الزعماء في الحركة الوطنية المغربية، شارك في اعداد بنود وثيقة الاستقلال وتقديمها الى الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية بزعامة علا الفاسي كان له الدور الكبير في النضال من أجل استقلال المغرب من السيطرة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال المغربي (1944-1956)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1983، ص32.

(58) حزب التقدم والاشتراكية وهو من اقدم الاحزاب المغربية تأسس عام 1943، كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بقيادة الطيب بن غزة، وفي عام 1968 تم تغيير اسمها الى حزب التحرر والاشتراكية، تبنى الحزب الماركسية اللينينية ايدولوجياً وتنظيماً واتخذ نهجاً مسائراً للسلطة المغربية، وفي عام 1974 تم تغيير اسمها الى حزب التقدم والاشتراكية، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي قام الحزب بمراجعة أفكاره لتتلاءم مع توجهات المغرب السياسية والاقتصادية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى بوعزيز، اليسار المغربي الجديد النشأة والمسار 1965-1979، ترجمة: عبدالرحمن زكري، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1993، ص13؛ جنان سعدون عبد محمود، حزب التقدم والاشتراكية ودوره في المغرب (1986-1997)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية بنات، 2018، ص6-10

(59) حزب الحركة الشعبية: وهو حزب سياسي مغربي تأسس في تشرين الاول 1957 في مدينة الرباط، ليكون اول حزب يتم تأسيسه بعد الاستقلال بزعامه حدو محمد ابرقاش والمحجوبي احرضان، وقد تبنى الحزب الاشتراكية الاسلامية لبناء دولة اسلامية بزعامه الملك محمد الخامس، وحصل الحزب على دعم من القصر الملكي لمواجهة نفوذ حزب الاستقلال المتزايد، ولخلق معادلات جديدة في الساحة السياسية المغربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب احمد محمود الخزرجي، موقف الحركة الشعبية من التطورات السياسية في المملكة المغربية 1957-1976، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014، ص36؛ مهدي انيس جرادات، المصدر السابق، ص301.

(60) وليد مساهر حمد، ظاهر عبدالله علوان، حركات الاسلام السياسي في المغرب حزب العدالة والتنمية إنموذجاً، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج28، العدد4، نيسان 2021، ص226.

(61) حميد بركات، اثر الاغلبية التي يقودها حزب العدالة والتنمية المغربي في التحول الاجتماعي والسياسي في المغرب، مركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب، 2014، ص2.

(62) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية...، ص20.

(63) الوزارات التي تم استحداثها هي: الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: لمياء عمراني، حزب العدالة والتنمية من العمل السري الى العمل الحزبي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد51-52، بيروت، أيلول 2016، ص40.

(64) حميد بركات، المصدر السابق، ص2.

(65) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، العدد6009مكرر، 4 كانون الثاني 2012، ص154-155؛ محمد بنيوسف، المصدر السابق، ص90.

(66) الوزارة المنتدبة: هي وزارة ملحقة بوزارة رئيسية اخرى.

(67) عبد الرحيم الوردغي، حكومة عبدالاله بنكيران في الميزان في نصف ولايته الحكومية، مطبعة الرسالة، الرباط، 2014، ج1، ص23.

(68) كفاح عباس رمضان حمدان، المصدر السابق، ص7.

(69) سعيد نكاوي، الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي ..، ص171.

- (70) رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم، مجلة سياسات عربية، العدد 3، تموز 2013، ص11.
- (71) المصدر نفسه، ص12.
- (72) المملكة المغربية، رئاسة الحكومة، البرنامج الحكومي، كانون الثاني 2012، ص7.
- (73) رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية...، ص11.
- (74) محمد سليمان ابو رمان، ما بعد الاسلام السياسي مرحلة جديدة ام اوهام ايدولوجية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، 2018، ص128؛ رشيد مقتدر، المصدر السابق، ص12.
- (75) المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، ص10-11.
- (76) المصدر نفسه، ص94.
- (77) كفاح عباس رمضان الحمدان، المصدر السابق، ص8.

المصادر بالإنكليزية

1. Ibrahim Amhal et al., Islamists, State Issues and Citizenship, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, vol. 1, 2016.
2. Ibrahim Seif, Mohammed Abu Rumman, Economic Agendas of Islamist Parties, Carnegie Endowment for International Peace, Beirut, 2012.
3. Ahmed Khaled, Ibrahim Ben Daoud, The Rise and Decline of Political Islam Forces in the Arab Region (A Study of the Political Participation Experiences of the Tunisian Ennahda Movement, the Egyptian Freedom and Justice Party and the Moroccan Justice and Development Party), Al-Rider Journal for Academic Studies, Vol. 7, No. 1, Algeria, 2020.
4. Abdelnour Ben Antar, "Maghreb Amazigh Identity", Center for Mediterranean and International Studies, No. 7, Tunis, January 2012.
5. Driss Hani, The Thief of Allah Political Islam in Morocco Reflections on Origin, Discourse and Performance, Dar El Watan for Press, Printing and Publishing, Morocco, 2017.
6. Bilal Talidi, Islamists and the Arab Spring, The Sticks of Challenges of Governance Management, Nama Center for Research and Studies, Beirut, 2012.
7. Tawfik Abdel Sadiq, The Reality and Future of Reforms in Morocco 2011-2021 A
8. Study on the Subject of Power, Arab Gallery Magazine, Issue 26, Cairo Official Gazette, Kingdom of Morocco, No. 6009bis, 4/January/2012.
9. Jenan Saadoun Abdel Mahmoud, Party of Progress and Socialism and its Role in Morocco (1986-1997), PhD thesis (unpublished), University of Baghdad, Education for Girls, 2018.
10. Justice and Development Party, General Secretariat, AKP memorandum on the 2012 legislative elections, 6 April-2011.
11. The Justice and Development Party, General Secretariat, AKP memorandum on the 2012 legislative elections.
12. Justice and Development Party, Electoral Program for the Election of Members of the House of Representatives 2011, Morocco, 2011.
13. Justice and Development Party, Communication 4 Regarding the Recommendation of the First Third Candidates to the National List for the Drawing of the 2011 Legislative Elections, Secretary General, 31 October-2011.

14. Hassan Kenko, Political Discharge of Morocco's Legislative Elections 25 November-2011, Master's Thesis (unpublished), Kadi Ayed University, Faculty of Legal Sciences, Morocco, 2015.
15. Hamid Behkak, The Impact of the Moroccan PJD-led Majority on Morocco's Social and Political Transition, Center for Studies and Research in the Social Sciences, Morocco, 2014.
16. Khalil Al-Anani, Arab Islamists Five Years After the Arab Spring: Questions of Project, Ideology and Organization, Journal of Arab Politics, No. 18, Cairo, Kanon II/2016.
17. Khairallah Khairallah, Maroc sous Mohammed VI Ce qui a changé, Dar Saqi, Maroc, 2007.
18. Rachid Moqtader, Reflections on the Political Experience of the Moroccan Justice and Development Party in Governance, Journal of Arab Politics, Issue 3, July-July 2013.
19. Said Nkaoui, Parliamentary Monarchy in the Moroccan Political System, Reality and Prospects, A Comparative Study, Dar es Salaam for Printing, Publishing and Distribution, Rabat, 2018.
20. Elections Network in the Arab World, Election Observation Reports in the Arab States, 2nd Edition, Amman Center for Human Rights Studies, Jordan, 2018.
21. Scheherazade Sahraoui, The Structure of Democratic Transition in the Maghreb A Comparative Study (Tunisia, Algeria, Morocco), Master's Thesis (unpublished), Mohamed Khdeir University of Biskra, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2012-2013.
22. Shaimaa Juma Yas Khader, Le rôle des partis d'opposition dans la vie politique au Maroc 1992-2001, Mémoire de maîtrise (non publié), Faculté d'éducation, Université de Samarra, 2021
23. Socialist Union newspaper, Casablanca, No. 9932, 10 November 2011.
24. Socialist Union Newspaper, Casablanca, No. 9947, 28 November-November2011.
25. Socialist Union newspaper, Casablanca, No. 9948, 25 November-2011.
26. Al-Tajdid newspaper, Rabat No. 2766, 14 November-2011.
27. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2762, 4-6/November-2011.
28. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2769, 17 November-2011
29. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2778, 30 November-2011
30. Asharq Al-Awsat Newspaper, London, No. 12665, 1/August-2011
31. Al-Alam newspaper, Morocco, No. 22138, 25 November-2011
32. Al-Alam newspaper, Morocco, No. 2231, 17 November-2011
33. Message of the Nation, Morocco, No. 8935, 11 November-2011
34. Summer of Renewal, Rabat, No. 2767, 15 November-2011.
35. Abderrahim Ouardighi, The government of Abdelilah Benkirane in Libra in half of his government term, Al-Risala Press, Rabat, 2014, vol. 1.
36. Abdelwahid El Hisho, Mohammed VI, King of the Citizen and Symbol of the Quiet Revolution of the King and the People, Wired Brothers Press, Morocco, 2012.
37. Abdelwahab Ahmed Mahmoud Al-Khazraji, The Position of the Popular Movement on Political Developments in the Kingdom of Morocco 1957-1976, Master's Thesis (unpublished), University of Tikrit, Faculty of Education for Humanities, 2014.
38. Kifah Kadhim Khazali, Moroccan Istiqlal Party (1944-1956), unpublished master's thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 1983.

39. Abderrahim Ouardighi, The government of Abdelilah Benkirane in Libya in half of his government term, Al-Risala Press, Rabat, vol. 1, 2014.
40. Kifah Abbas Ramadan Hamdan, The Rise of Islamists to Power in Morocco, Center for Regional Studies, University of Mosul, vol. 10, No. 31, 2013.
41. Kawthar Lakbili, Women's Participation in Moroccan Political Life, PhD thesis (unpublished), Hassan II University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences Mohammedia, Morocco, 2019-2020.
42. Lamia Amrani, The Justice and Development Party from Underground Work to Party Work, Arab Journal of Political Science, No. 51-52, Beirut, September-September/2016.
43. Mohamed Yacoubi, The 2011 Constitution and Legal Terminology Notes on Some Concepts, Moroccan Journal of Local Administration and Development, Double Issue 144-145, Morocco, January-April-April 2019.
44. Mohamed Benyousef, The Constant and Shifting in the Political Discourse of Islamist Movements in Morocco, selga services-roximprimerie, France, 2014.
45. Mohamed Suleiman Abu Rumman, Post-Political Islam, A New Phase or Ideological Illusions, Friedrich Ebert Foundation, Amman, 2018.
46. Mohamed Dharif, Moroccan Islamic Movement after 2011 Transformations in Labour, Democ Press, Morocco, 2017.
47. Mohamed Ali Dahesh, The Maghreb of Continuity and Change, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2011.
48. Mahmoud Saleh Karroui, The role of the PJD in Morocco's 1997-October 2016 legislative elections.
49. Mustapha Bouaziz, The New Moroccan Left Genesis and Path 1965-1979, Translation: Abdelrahman Zekri, Tinnel Printing and Publishing House, Marrakech, 1993.
50. The Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Parliament in the Arab Countries Monitoring and Analysis, the Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Beirut, 2007.
51. National Democratic Institute, Final Report on Morocco's 2011 Legislative Elections, International Observation Mission in Morocco, Washington, D.C., 2011.
52. Kingdom of Morocco, General Guide to the Deliberations of the House of Representatives for the Eighth Legislative Term 2007-2012, Abi Raqqraq Printing and Publishing House, Morocco, Part 3, 2012.
53. Kingdom of Morocco, Constitution 2011, Official Press, 2011.
54. Kingdom of Morocco, Presidency of the Government, Government Program, January-January 2012.
55. Kingdom of Morocco, Ministry of Justice, Justice in the Speeches and Letters of His Majesty King Mohammed VI from 1999 to 2003, Directorate of Studies, Cooperation and Modernization, Communication Section, 2011.
56. Civil Democratic Forum, Report on the Observation of the Legislative Elections of 25 November-2011, Civil Democratic Forum, 2 December-2011.
57. Mehdi Anis Jaradat, Political Parties and Movements in the Arab World, Osama Publishing and Distribution House, Amman.
58. Walid Messahir Hamad, Zaher Abdallah Alwan, Political Islam Movements in Morocco Justice and Development Party as a Model, Tikrit University Journal of Humanities, Issue 28, April-2021.

59. Wiken Fazia, The Role of the Electoral Actor in Reconciling the Consolidation of a Ruling Monarchy with the Realization of Democracy: Legislative Elections as a Model, Journal of World Politics, Issue 2, Cairo, December 2018.

60. Nabil Mouline, Le Maroc vote: Les elections Legislatives en chiffres (1963-2011), Rabat: Tarfra, 2016, p. 13.